جمهورية مصر العربية
جامعة عين شمس

كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية آدابها

عناصر نظرية النظم عند ابن جني

" بحث مقدم لاستكمال درجة الدكتوراه "

أعـــــــده

نوري حسن حامد المسلاتي

بإشـــــــــــــراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد هندي والأستاذ الدكتور/ علي هنداوي

العام الجامعي
٢٠١١ ــ ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسار على نهجه واهتدى بهداه، وبعد:

فإن نظرية النظم كانت وما تزال محل اهتمام العلماء وعنايتهم، ومحط إلغازهم واختبارهم، ومثارا لجدلهم وحوارهم؛ لما لها من أهمية بالغة الأثر على العلوم اللسانية والشرعية، ولانطوائها على جملة من الأسرار التي ما تزال تنتظر من يكشف الستار عنها، ويشير إلى مظانها وأماكنها، وحاجة جميع المتخصصين في هذه العلوم إلى الاطلاع عليها، والإلمام بها.

وهي نظرية لا يكاد المرء يظن أنه قد أمسك بزمامها، وأحكم أطرافها، حتى يتبين له أنه ما أحاط منها إلا بالنزر اليسير، ولم يأخذ منها إلا قدر ما يغترفه الطائر من الماء الغزير؛ فالبحث في كثير من جوانبها ما يزال بكرا، والغوص في أعماقها يحتاج وقتاً وصبرا.

ولطالما كلفت بها مذ كنت يافعا أتردد على الكُتّاب لدرس كتاب الله تعالى وحفظه، سائلا نفسي عن وجه عجز العرب عن معارضة أسلوب القرآن الكريم ومحاكاته، وقد تُحدوا بأن يأتوا بمثل أقصر سورة منه ولو مفتراة، فما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وهم أرباب الفصاحة وفرسان البيان، بما أوتوه من سلامة الذوق وجودة القريحة، وتميزهم بذلك عن سائر الأمم والأجناس، ولولا ذلك ما تحداهم الله عز وجل بكلامه العزيز، ولا جعل عجزهم عن محاكاته حجة على الخلق أجمعين؛ إذ هذا الدين هو دين البشرية جمعاء، قال الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾[1].

ولما كنت إلى علم النحو أميل من سواه من علوم اللغة، فقد زاد كلفي بهذه النظرية العظيمة الخطر، الجليلة القدر؛ لقيامها على ما يقدمه هذا العلم الشريف من معنى؛ فالنحو ما نشأ إلا لحفظ القرآن الكريم من اللحن والتبديل والتغيير، وللدفاع عنه، وإبراز خصائصه ودقة تركيبه، فلذلك كله وجدتني مدفوعاً دفعاً لبحث عناصر هذه النظرية وعلاقتها بعلم النحو عند ابن جني؛ لإظهار فضل هذا العلم الجليل وأهميته، وبيان عبقرية ابن جني وحصافته اللغوية، لا سيما:

١ ـ أن بعضا من العلماء والدارسين الباحثين قد ادعى أن النحويين قد وقف دورهم عند سن القواعد واستنباطها، وأن المعنى لم يكن لهم على بال أثناء تقعيدهم؛ فما هم ـ في رأيهم ـ سوى لفظيين لا علاقة لهم بالمعنى[1]، رغم أن هناك نصوصاً لا

---

[1] الأنبياء: ٢١ / ١٠٧ .

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٣٦ .

حصر لها تفيد إفادة واضحة لا غموض فيها أن النحاة كانوا يضعون صحة المعنى نصب أعينهم في تقعيدهم وإعرابهم، ولا أدل على ذلك من قصة سبب نشأة النحو[٢]، وإن كانوا قد أخروا دلالة المعنى عن دلالة اللفظ والصنعة لغرض سنتناوله في الفصل الثاني.

٢ـ أن بعضا من العلماء البلاغيين يرى أن النحاة لم يخوضوا في المعنى الخاص الذي تؤديه الجملة، ولا التفتوا إليه[٣]، وأنهم لم يقفوا على غرائب النكت ومستودعات الأسرار؛ متعللين بأن النحو لم ينشأ لأجل هذه الغاية التي ترمي إلى معرفة التركيب الحسن من القبيح وتمييزه عنه، والتي هي موضوع علم المعاني، والتي تطل من أوسع باب على إعجاز القرآن الكريم، وإنما نشأ لأجل معرفة الصواب من الخطأ، ولا يخفى أن بعض الصواب قد يكون قبيحاً.

وهذا الرأي كسابقه فيه نوع تجن بين على النحاة، نعم، لم يكن القوم في بادئ الأمر ـ لأجل ما تقتضيه مرحلة النشأة الأولى ـ يهتمون برونق الأسلوب وجماله، وبجودة السبك ودقته: اللذين يقود إليهما المعنى الشريف، بمقدار اهتماهم بالتقعيد النحوي، لكن ذلك لم يكن لهم بشاغل ولا مانع عن أن يحيطوا هذا المعنى الخاص في أحيان عديدة بعنايتهم، ويولوه رعايتهم؛ لئلا يأتوا بما يذهب به ويفسده، ولم يكن لهم بشاغل أيضاً عن أن يشيروا أحيانا إلى دقائق التعبير، وغرائب التركيب؛ فكانوا بذلك مؤسسين للركائز والقواعد التي قام عليها علم البلاغة، حتى إننا لنرى بلاغيين كثرا قد أخذوا أفكار بعض النحاة دون أن يعزوها لأصحابها[٤].

٣ـ أن الساحة اللغوية ـ بحسب ما اطلعت عليه ـ تكاد تكون خالية من دراسة هذه النظرية عند النحاة، ومن كشف جهودهم فيها، بل إنني ـ مع طول البحث ـ لم أقف على كتاب قد أفرد لهذا الموضوع، على الرغم من التصاق هذه النظرية بعلم النحو أيما التصاق، والكتب التي تحدثت عن ذلك إما أنها قد تناولت جهدهم فيها تناولا عابرا، أو تناولا لا يفي بالغرض الذي نطمح إليه؛ فلم تقف عنده لبيان أبعاده، وسبر أعماقه.

وسبب اختيار ابن جني ليكون محل هذه الدراسة، هو:

١ـ أن ابن جني إمام من أئمة النحو البارزين: علماً وإتقاناً، ورائد من رواده المقدّمين: فكرا وبيانا؛ فقد كان فقيها متكلما، وأديبا عالما، ومصنفا كاتبا[١]، وقد كان عصره مزدهرا بمختلف العلوم الإنسانية التي نهل منها، وشارك فيها، وأسهمت إسهاماً كبيراً في بلورة فكره بلورةً تجعله يختلف عن فكر غيره ممن تقدمه، وإن كان قد اعتمد عليهم في أبحاثه ومناقشاته، ويظهر هذا واضحا جليا في كتابه "الخصائص"، الذي ابتكر فيه ما يعرف بعد عصره بـ" علم أصول النحو"، فبعد أن

---

[٢] ينظر: سبب وضع العربية، ص ٣٠ .
[٣] ينظر: مفتاح العلوم،ص ١٢٥، و:٢٤٧، و: دلالات التراكيب، ص ٤٥ .
[٤] ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٢٨١ .
[١] ينظر: بغية الوعاة (٢ / ١٣٢) .

استقر التقعيد ونضج، وذلك في أعتاب المائة الرابعة، دخل النحاة في مرحلة أخرى، وهي مرحلة التنقيح والتطوير، وقد نتج عنها ظهور عدة فنون، منها: القول في إعجاز القرآن الكريم والدفاع عن نظمه، وتوجيه متشابهه، وإعرابه وبيان وجه ما خالف القياس منه، وظهر في هذا العصر أيضا فن الاحتجاج للقراءات، والتأصيل للفكر النحوي.

٢ـ أنه قد تقدمه علماء لهم اليد الطولى في علوم اللسان، والقدم الراسخة في البلاغة والبيان، وكانوا قد تحدثوا عن نظم القرآن الكريم[٢]، وإن بشيء من الإيجاز، وهذا يتيح له الوقوف على ما قد قرروه بهذا الصدد، ولا شك أنه قد أضفى على ما قالوه أشياء جديدة من عنده، بما وهبه الله تعالى من عمق النظر، ودقة التحليل، وجودة التفكير.

٣ـ أن القاضي عبد الجبار الهمذاني قد تحدث عن نظرية النظم في كتابه " المغني في أبواب التوحيد والعدل " حديثا يكاد يكون هو ذاته الذي يدندن حوله عبد القاهر الجرجاني في كتابه " دلائل الإعجاز "، وإن لم يكن مفصلاً، فقد نص عبد الجبار على أن " الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض؛ لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها "[٣]، وإنما قلنا: " يكاد يكون هو ذاته " لأمرين:

الأول: أن عبد القاهر لا يرى لاختلاف الإعراب أثرا في المفاضلة بين نظم وآخر.

والآخر: الاحتراز مما قد يتعارض وعقيدة عبد القاهر في بعض الجزئيات التي شرحها القاضي عبد الجبار على وفق مذهبه الاعتزالي، فلقد كان عبد القاهر ـ كما هو معلوم ـ من المتكلمين على مذهب الأشاعرة[١]؛ والإعجاز القرآني الذي شرح عبد القاهر دلائله قد اختلفت فيه الأمة: أهو في نظم القرآن ومعناه، أم في معناه دون نظمه ؟ وهذا يدل على أن هذه النظرية كان الحديث فيها مثارا في القرن الرابع على نحو ما، إلى أن جاء الشيخ عبد القاهر في القرن الخامس، فجمع أقوال من تقدمه وهذبها، وصاغها في أسلوب جيد محكم، وبعقلية فذة وقادة، وطبقها على نماذج من الشعر، حتى نسب إليه ـ رحمه الله تعالى ـ فضل ابتكارها.

---

[٢] من هؤلاء العلماء: الجاحظ، وابن قتيبة، والرماني، والخطابي، وسيأتي الحديث عنهم، ودورهم في نظرية النظم في المبحث الثاني من الفصل الرابع .

[٣] المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٦ / ١٩٩) .

[١] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥ / ١٤٩ ـ ١٥٠) .

وقد ولد عبد الجبار سنة ٣٢٥هـ بناء على أنه توفي سنة ٤١٥هـ، وعمره تسعون سنة[٢]، وقدم بغداد وصار من علمائها وأعيانها المعتزلة[٣]؛ فهو ـ إذاً ـ قرين لابن جني، وزميله في المذهب العقدي؛ إذ إن ابن جني قد ولد قبل سنة ٣٣٠هـ، وقدم بغداد أيضا تلميذا لأبي علي الفارسي[٤]، وينقل عنه أنه كان معتزليا[٥]، ومن البعيد جدا ـ والحالة هذه ـ أن يكون ابن جني ـ وهو من هو ـ في معزل عن الحديث عن هذه النظرية.

٤ـ أن المعتزلة قد كان لهم دور بارز في نشوء نظرية النظم بسبب ما كانوا يعتقدونه من القول بخلق القرآن، واختلافهم في القول بالصرفة في وجه إعجاز القرآن، وقد كان ابن جني يعتمد أصول أهل نحلته في تقرير كثير من مسائل اللغة، على ما سيأتي في الفصل الثاني .

لأجل ذلك كله رأيت أن أبحث في عناصر نظرية النظم عنده، علني بهذا البحث أقف على بعض مخبآت كنوز النظم، وأسهم في إثراء مكتبتنا العربية بشيء ذي بال، ولو كان بسيطاً.

هذا، وتقتضي خطة البحث أن يقع في خمسة فصول، كالآتي:

أما الفصل الأول، فقد جعلته مدخلا تاريخيا لنظرية النظم، فتكلمت فيه عن معنى النظم لغة واصطلاحاً، وأن نظرية النظم كانت ماثلة في أذهان العرب، وسقت نماذج تؤكد ذلك وتؤيده، وتكلمت عن نشأتها وتاريخ تطورها لدى النحويين من لدن نشأة النحو إلى حين وضع سيبويه كتابه، الذي يعد إماما في هذا الشأن، كما تكلمت عن علاقة النظم بالإعراب، وعن أهمية هذه النظرية وثمرتها؛ ولذا قسمت هذا الفصل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تحديد معنى النظم .
والمبحث الثاني: في نشأة نظرية النظم وتطورها عند النحاة .
والمبحث الثالث: في علاقة النظم بالإعراب .
والمبحث الرابع: في أهمية نظرية النظم .
والمبحث الخامس: في ثمرة هذه النظرية .

وأما الفصل الثاني، فقد خصصته للحديث عن عناصر نظرية النظم عند ابن جني من الناحية النظرية في ضوء كتابه " الخصائص "، فتحدثت فيه عن مفهوم الكلام عند ابن جني ووظيفته، التي هي أداء المعاني القائمة في النفس بالألفاظ المعبرة عنها، وبيان رأيه في علاقة اللفظ بالمعنى عند العرب، وكيف أنها قد اهتمت باللفظ لعنايتها بالمعنى، وجعلها اللفظ مناسبا له، والبحث في تهمة بعض الدارسين والباحثين للنحاة بأنهم كانوا لفظيين، لا يهتمون بالمعنى ولا يلتفتون إليه، والرد على

---

[٢]ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٤٥) .
[٣]ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١١٣) .
[٤]ينظر: بغية الوعاة (٢ / ١٣٢) .
[٥]ينظر: المزهر في علوم العربية (١ / ١٠) .

هذا الرأي بشرح الدلالات النحوية: اللفظية، والصناعية، والمعنوية، وبيان علاقة هذه الدلالات بعضها ببعض عنده، وسوق شواهد له تبرز أهمية المعنى عند النحاة، وهي شواهد تبين بما لا يدع مجالا للشك أن النحوي ربما لا يكتفي بسن القواعد على وفق ما استقرأه من كلام العرب الموثوق بهم، بل إنه أحياناً قد يقرر قواعد هي بالدرس البلاغي ألصق، وهذا كله يصب في فائدة نظرية النظم، ويجرنا إلى مناقشة قول القائل: إن الجرجاني هو أول من تنبه للمعنى الذي بنى عليه نظريته في النظم، بفضل عمق تفكيره، وقريحته الوقادة، في بحثه عن دلائل الإعجاز[١].

وقد اقتضى هذا الفصل أن يقع في أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: في مفهوم الكلام عند ابن جني، وعلاقته بمفهوم النظم.
المبحث الثاني: في قضية اللفظ والمعنى عند ابن جني.
المبحث الثالث: في الدلالات النحوية الثلاثة، وعلاقتها بنظرية النظم.
المبحث الرابع: في موقف ابن جني من نظم القرآن الكريم في ضوء القراءات القرآنية.

وأما الفصل الثالث، فقد تكلمت فيه عن تفاضل النظم عند ابن جني من خلال كتاب " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها "، فتناولت كيف يتفاضل تأليف على آخر عند النحاة، ومقومات هذا التفضيل ومعاييره، مع مناقشة الأسس التي يحتكمون إليها في المفاضلة، في قولهم: هذا أحسن، وذاك حسن أو ضعيف، وبحث إذا ما كان للاختلاف الإعرابي في التركيب الواحد دور في المفاضلة، وبحث دور الكلمة في السياق من حيث مادتها وهيئتها وجرسها الصوتي في هذا التفاضل، وهذا يقتضي أن يقع هذا الفصل في خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: في مفهوم " تفاضل النظم "، ومعاييره.
والمبحث الثاني: في تفاضل النظم من حيث المستوى الصوتي .
والمبحث الثالث: في تفاضل النظم من حيث المستوى الصرفي .
والمبحث الرابع: في تفاضل النظم من حيث المستوى النحوي .
والمبحث الخامس: في تفاضل النظم من حيث المستوى الدلالي .

وأما الفصل الرابع فقد تناولت فيه نظرية النظم عند ابن جني وعبد القاهر، فتحدثت عن الأسباب التي دعت عبد القاهر إلى الحديث عن هذه النظرية، وإفرادها بكتابين، هما " دلائل الإعجاز "، و" أسرار البلاغة "، وعن مقومات هذه النظرية عنده، وأردفت ذلك بالحديث عن الإشارات العلمية الأولى إلى نظرية النظم، إبان القرنين الثالث والرابع، ثم عقدت موازنة بين الرجلين من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وهذا يقتضي تقسيم الفصل خمسة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: في نشأة نظرية النظم عند عبد القاهر .
المبحث الثاني: في مقومات نظرية النظم وأركانها .

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٣٦ .

المبحث الثالث: في الإشارات العلمية إليها إبان القرنين الثالث والرابع .
المبحث الرابع: في نظرية النظم بين ابن جني وعبد القاهر من الناحية النظرية .
المبحث الخامس: في نظرية النظم بين ابن جني وعبد القاهر من الناحية التطبيقية .

وأما الفصل الخامس، فقد تناولت فيه الملامح الأسلوبية عند ابن جني، وبينت فيه أن الأسلوبية وإن كانت علماً مستحدثاً، غير أنها في الحقيقة تعد بعد النظر الدقيق امتدادا لنظرية النظم، وصاحبنا بفضل ما آتاه الله من فكر وقاد لا يهدأ في الكشف عن الظواهر اللغوية وإبرازها، قد كانت له آراء ذات بال تتعلق بهذا العلم الجديد، لاسيما فيما يتعلق بالمقولات الأسلوبية، ومستويات التحليل الأسلوبي، وقد رأيت تقسيم هذا الفصل أربعة مباحث، على النحو الآتي :

المبحث الأول: في مفهوم علم الأسلوب، ونشأته .
المبحث الثاني: في صلة علم الأسلوب بنظرية النظم .
المبحث الثالث: في قضايا الأسلوبية عند ابن جني .
المبحث الرابع: في التحليل الأسلوبيمن حيث المستوى الصوتي عند ابن جني .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور علي هنداوي، الذي واكب البحث منذ بدايته الأولى، فانتفعت بنصحه وإرشاداته، والشكر الخالص كذلك للأستاذ الدكتور أحمد هندي، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث مشرفاً ثانياً، والشكر موصول ـ أيضا ـ لأعضاء هيئة المناقشة، وإني إذ أقدم هذا البحث آمل أن يكون نتاجا مثمرا، وزيادة نافعة لمكتبتنا العربية .

هذا، والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

مدخل تاريخي إلى نظرية النظم

المبحث الأول
مفهوم النظم لغة واصطلاحا

النظم في اللغة يطلق على مطلق الضم، سواء أكان الضم بطريقة مخصوصة، نحو قولهم: (نَظَمَ اللؤلؤَ)، أم بغيرها، نحو قولهم: (جاءنا نَظْمٌ من الجراد)؛ وعلى هذا فإن النظم قد يطلق على سبيل الحقيقة، كما في المثال الأول، وقد يطلق على سبيل المجاز، نحو ما في المثال الآخر.

قال في اللسان :" النظم: التأليفُ نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً، ونَظَّمه فانْتَظَم وتَنَظَّم، ونظَمْتُ اللؤْلؤَ، أي: جمعته في السِّلْك، والتنظيمُ مثله، ومنه نَظَمْتُ الشِّعر ونَظَّمْته، ونَظَمَ الأمرَ على المثَل، وكلُّ شيء قَرَنْتَه بآخر أو ضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض فقد نَظَمْتَه..

والنَّظْمُ: ما نظَمْتَه من لؤلؤٍ وخرزٍ وغيرهما، واحدته نَظْمه، ونَظْم الحَنْظل حبُّه في صِيصائه، والنِّظامُ ما نَظَمْتَ فيه الشيء من خيط وغيره، وكلُّ شعبةٍ منه وأصْلٍ نِظامٌ، ونِظامُ كل أمر: مِلاكُه، والجمع أنْظِمة وأناظيمُ ونُظُمٌ"[١].

قال الليث :" النظم: نَظمُك الخرزَ بعضَه إلى بعض في نِظامٍ واحد، كذلك هو في كل شيء، حتى يقال: ليس لأمره نِظامٌ، أي: لا تستقيم طريقتُه، والنِّظامُ: الخيطُ الذي يُنْظمُ به اللؤلؤُ، وكلُّ خيطٍ يُنْظَم به لؤلؤ أو غيرهُ فهو نِظامٌ، وجمعه نُظُمٌ.

وقال: مِثْل الفريدِ الذي يَجري متى النظم، وفعلُك: النظم والتَّنْظِيمُ، ونَظْمٌ من لؤلؤٍ، قال: وهو في الأصل مصدر"[٢].

" وتَناظَمتِ الصُّخورُ تلاصَقَت، والنِّظامان من الضبِّ: كُشْيَتان مَنْظومتان من جانبي كُلْيَتَيْه طويلتان، ونظاما الضبَّةِ وإنظاماها كُشْيَتاها وهما خيْطان مُنْتَظِمان بَيْضاً يَبْتَدَّان جانبيها من ذَنَبها إلى أُذُنها، ويقال: في بطنها إنْظامان من بَيْضٍ، وكذلك إنظاما السمكة.

وحكي عن أبي زيد: أنْظومتا الضبِّ والسمكةِ، وقد نَظَمَت ونَظَّمَت وأنْظَمَت، وهي ناظمٌ ومُنَظِّمٌ ومُنْظِم، وذلك حين تمتلئ من أصل ذنبها إلى أُذنِها بَيْضاً.

ويقال: نَظَّمَت الضبَّةُ بيضها تَنْظِيماً في بطنها ونَظَمَها نظْماً، وكذلك الدجاجة أنْظَمَت إذا صار في بطنها بَيْضٌ، والأنْظامُ: نفس البيض المُنَظَّم كأنه منظوم فيسلك، والإنْظامُ من الخرز: خيطٌ قد نُظِمَ خَرزاً، وكذلك أناظِيمُ مَكْن الضبَّة.

ويقال: جاءنا نَظْمٌ من جرادٍ، وهو: الكثير، ونِظامُ الرمل وأنْظامُه: ضَفِرتُه، وهي ما تعقَّد منه، ونَظَمَ الحبْلَ: شَكّه وعَقَدَه، ونظَمَ الخَوّاصُ المُقْلَ يَنْظِمُه شَكّه وضَفَرَه، والنَّظائِمُ: شَكائِكُ الحَبْل وخَلَلُه، وطعَنَه بالرُّمح فانْتَظمه، أي: اخْتَلَّه، وانْتَظَم

---

[١] لسان العرب (٦ / ٤٤٦٩) .
[٢] السابق (٦ / ٤٤٦٩) .

ساقيه وجانبيه، كما قالوا اخْتَلَّ فؤادَه، أي: ضمها بالسِّنان، وقد روي لما انْتَظَمْتُ فُؤادَه بالمِطْرِد، والرواية المشهورة: اخْتَلَلْتُ فُؤادَه .

قال أبو زيد: الانْتِظامُ للجانِبَين، والاخْتلالُ للفؤاد والكبد، وانتَظَمَ الصيدَ إذا طعنه أو رماه حتى يُنْفِذَه، وقيل: لا يقال: انْتَظَمَه حتى يَجْمَعَ رَمْيَتَين بسهم أو رمح"[١].

وقال في التاج :" النظم: التَّأْلِيفُ، وَضَمُّ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ آخَرَ، وكُلُّ شَيْءٍ قَرنْتَه بآخَرَ فقد نَظَمْتَه. والنظم: المَنْظُومُ باللُّؤْلُؤِ والخَرَزِ، وَصْفٌ بالمَصْدَرِ، يُقالُ: نَظْمٌ مِنْ لُؤْلُؤْ. والنظم: الجَمَاعَةُ مِنَ الجَرَادِ، يُقالُ: جَاءَنَا نَظْمٌ مِنَ الجَرَادِ، وهو الكَثِيرُ كَمَا في الصِّحاح، وهو مَجَازٌ"[٢].

وفي أساس البلاغة :" ومن المجاز: نظم الكلام "[٣].

فإذا ما تأملنا في هذه المعاني المعجمية للنظم وجدنا أن مردها جميعاً إلى الضم والجمع، وأن النظم عملية تتطلب أربعة أمور: فعلا، وفاعلا له، ومفعولا به، وآلةً، فالفعل: هو النظم:الذي إما حقيقي وإما مجازي، والفاعل له: هو الناظم، والمفعول به النظم: المنظوم، وآلته: النظام الذي يبقي على تناسق الأجزاء واجتماعها.

والنظم في اصطلاح البلاغيين: ضم الكلمات بعضها إلى بعض، وفق قواعد علم النحو، مع مراعاة مدلول أجزاء الكلام قبل الضم، يقول عبد القاهر الجرجاني :" واعلم أنْ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخل بشيء منها "[٤].

وعلى هذا، فإن النظم بمعناه الاصطلاحي يقوم على ثلاثة أركان:

الأول: مراعاة المعنى المعجمي عند الضم، وذلك يكون بمعرفة العلاقة بين الكلمات رأسياً، وهذا الركن يعرف في علم الأسلوب ـ الذي هو الوريث الشرعي للبلاغة القديمة ـ بمحور الاختيار، فيُنتقى من الرصيد اللغوي الكلمات التي تعبر تعبيراً مطابقاً لما يدور في النفس مع مقتضى الحال؛ " لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس؛ فهو ـ إذاً ـ نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، وكذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجبُ اعتبارَ الأجزاءِ بعضِها معَ بعضٍ حتىّ يكونَ لوضعِ كلٍّ حيثُ وُضعَ علّةٌ تَقْتضي كونَه هناكوحتى لو وُضعَ في مكانٍ غيره

---

[١]لسان العرب (٦ / ٤٤٦٩) .
[٢]تاج العروس (٣٣ / ٤٩٦) .
[٣]أساس البلاغة، ص ٤٦٣ .
[٤]دلائل الإعجاز، ص ١١٧ .

لم يَصحَّ"[١].

فلا يليق بالنظم أو النص الأدبي أن يوضع به كلمة مكان أخرى، إذا كان الموقع ينفر منها، وينبو عنها؛ فكلمة (الشكر) مثلا تكون نابية سمجة إذا كان المقام بكلمة (الحمد) أليق، وبها أملح، والفرق بين الكلمتين هو: أن الحمد يكون عن يد وعن غير يد، بخلاف الشكر الذي لا يكون إلا عن يد .

قال صاحب اللسان :" قال ثعلب الشُّكْرُ لا يكون إلاَّ عن يَدٍ، والحَمْدُ يكون عن يد وعن غير يد، فهذا الفرق بينهما، والشُّكْرُ من الله المجازاة والثناء الجميل، شَكَرَهُ وشَكَرَ له يَشْكُرُ شُكْراً وشُكُوراً وشُكْرانا، قال أبو نخيلة :

شَكَرْتُكَ إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ منَ التُّقَى وما كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ نِعْمَةً يَقْضِي

قال ابن سيده: وهذا يدل على أن الشكر لا يكون إلا عن يد؛ ألا ترى أنه قال :(وما كل من أوليته نعمة يقضي) ؟ أي: ليس كل من أوليته نعمة يشكرك عليها ..، وأما الشَّكُورُ من عباد الله فهو الذي يجتهد في شكر ربه بطاعته وأدائه ما وَظَّفَ عليه من عبادته، والشُّكْرُ مثل الحمد إلا أن الحمد أعم منه فإنك تَحْمَدُ الإنسانَ على صفاته الجميلة وعلى معروفه ولا تشكره إلا على معروفه دون صفاته "[٢].

ومن ثم اختص الله ـ جل وعلا ـ بالحمد دون الشكر في سياق الامتنان وتعظيمه بالقول، وإن كان ـ تعالى ـ أهلاً لكليهما، غير أن الشكر له لا يكون إلا بالعمل[٣]، قال الله ـ تعالى ـ :﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُور﴾[٤]، ولذلك لو قيل في غير القرآن الكريم :(الشكر لله رب العالمين)، لأبى هذا التركيبَ الذوقُ الرفيع؛ إذ كلمة (الشكر) هنا قلقة في مكانها، ضعيفة في معناها؛ وسبب ذلك أن هذا التركيب يفيد أن العبد إنما عظم الله ـ تعالى ـ بسبب ما وصله من نعمة، وهذا المقام الذي هو مقام الثناء على الخالق، ينبغي على العبد أن يربأ بنفسه عن ذكر ما لا يدل على الخضوع والانقياد المطلق؛ تحقيقاً لكمال العبودية لله رب العالمين؛ لأن المطلوب من العبد ليس تعظيم الله ـ جل شأنه ـ بسبب وصول النعمة إليه، وإنما المطلوب تعظيمه ـ تعالى ـ في كل حال، وإن لم يصل منه نعمة؛ لكونه ـ سبحانه ـ مستحقاً للحمد أبداً، ومن ثم قال النحاة في اللام التي في (لله): هي لام الاستحقاق[٥].

وكذلك الحال بالنسبة لكلمة (النبي) وكلمة (الرسول)، لا يستقيم النظم بإحداهما إذا جعلت مكان الأخرى، فلابد أن توضع كل كلمة في موضعها الذي يليق بها؛ "فالكلمة تروقك وتُؤنسك في موضعٍ ثم تَراها بعينِها تثقلُ عليكَ وتُوحشكَ في

---

[١] دلائل الإعجاز، ص ١١٧ .
[٢] لسان العرب (٤ / ٢٣٠٥) .
[٣] والشكر من هذه الناحية أعم من الحمد؛ ذلك لأن الحمد لا يكون إلا بالقول، بينما الشكر يكون بالقول كما يكون بالفعل .
[٤] سبأ: ٣٤ / ١٣ .
[٥] ينظر: مغني اللبيب، ص ٢٧٥ .

موضعٍ آخر "[١]؛ ولذلك لما قال الرسول ﷺ للبراء بن عازب معلماً إياه ما يقول إذا أوى إلى مضجعه :" اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة،فاجعلهن آخر ما تتكلم به "، فقام البراء يستذكرهن، فقال: وبرسولك الذي أرسلت. قال له رسول الله ﷺ معقباً :" لا، وبنبيك الذي أرسلت "[٢].

فردُّ الرسول ﷺعلى البراء رضي الله عنه قوله:(وبرسولك الذي أرسلت) كان لأجل ما فيه من الحشو والتكرار، الذي لا فائدة فيه، بخلاف إذا قال :(وبنبيك الذي أرسلت)، قال ابن حجر نقلا عن أبي العباس القرطبي :" فلفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الوضع؛ فإن النبوة من النبأ، وهو الخبر، فالنبي في العرف هو المنبأ من جهة الله بأمر يقتضي تكليفا، وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول، وإلا فهو نبي غير رسول، وعلى هذا فكل نبي رسول، بلا عكس، فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام، وهو النبأ، وافترقا في الرسالة، فإذا قلت: فلان رسول، تضمن أنه نبي رسول، وإذا قلت: فلان نبي، لم يستلزم أنه رسول، فأراد صلىﷺ أن يجمع بينهما في اللفظ؛ لاجتماعهما فيه، حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث النطق ما وضع له، وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة، فإنه إذا قال:(ورسولك) فقد فهم منه أنه أرسله، فإذا قال:(الذي أرسلت) صار كالحشو، الذي لا فائدة فيه، بخلاف قوله:(ونبيك الذي أرسلت) فلا تكرار فيه، لا متحققا ولا متوهما "[٣].

إذاً فالمعنى المعجمي له أثر في المزية والشرف عند اعتبار أجزاء الكلام بعضها مع بعض، وإلا لكان النظم وقتئذ ضرباً من اللهو والعبث؛ فالتعلق الذي يكون بين الألفاظ داخلَ الجملة " يكون فيما بين معانيها، لافيمابينهاأنفُسِها؛ألاترىأنَّالوجَهَدناكلَّالجَهدأنْتنتصوَّرتعلقاًفيمابينَلفظينلامعنىتحتهمالمنتصوَّر،ومنأجلذلكانقسمتِالكَلِمُإلى قسمَيْن: مُؤْتَلفٍ،وهوالاسممعالاسمِ،والفعلُمعالاسمِ،وغيرمؤتلفٍ،وهوماعداذلك،كالفعلمعَالفعل،و الحرفِمعالحرف،ولوكانالتعلُّقُيكونُبينالألفاظِلكانينبغِيأنْلايختَلِفَحالُهافيالائتلافِ،وأنْلايكونَفَ يالدنياكلمتانِإلاّ ويصحُّأنيأتلفا؛لأنهلاتَنافيبينهمامنحيثُّهيألفاظٌ "[٤].

الثاني: مراعاة المعنى النحوي، والمراد به: علاقة الكلمات بعضها مع بعض أفقيّاً، وتفاعلها فيما بينها، بما تدل عليه كل كلمة داخل نظام الجملة من معنى، نحو:

---

[١]دلائل الإعجاز، ص ٩٠ .

[٢]رواه البخاري (٩٧/١، رقم: ٢٤٤)، ومسلم (٢٠٨١/٤، رقم: ٢٧١٠)، وأبو داود (٣١١/٤، رقم: ٥٠٤٦)، والترمذي (٤٦٨/٥، رقم: ٣٣٩٤)، وقال عقبه: حديث حسن، ورواه كذلك النسائى فيالسنن الكبرى (١٩٥/٦، رقم: ١٠٦١٨)، وابن ماجه (١٢٧٥/٢، رقم: ٣٨٧٦)، وابن خزيمة (١٠٨/١، رقم: ٢١٦).

[٣]فتح الباري (١١ / ١١٢) .

[٤]دلائل الإعجاز، ص ٤١٦ .

الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، أو التبعية، وغير ذلك؛ وإن شئت قلت: هو المعنى الكلي للجملة، الناتج عن علاقة الكلمات بعضها مع بعض أفقيّاً بتصور معاني الأبواب النحوية .

وهذا المعنى الكلي هو المعبر عنه عند النحويين بـ (الكلام)؛ فالكلام عندهم هو: القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[١]، وهذه الفائدة لا تحصل إلا إذا كان المعنى الكلي للجملة حاضراً موجوداً، لفظاً أو تقديراً، مثال الأول قولك :(إن جاءك زيد فأكرمه)، ومثال الثاني قولك :(زيد)، في جواب من قال :(من جاءك ؟).

والذي يدل على تلك الفائدة التي يحسن السكوت عليها العامل النحوي؛ فبه يعرف ما الذي تطلبه كل كلمة بناء على نوعها ورتبتها في النظم، فالمبتدأ يطلب خبراً، مثل: (زيد كريم)، والمضاف يطلب مضافاً إليه، مثل: (هذا غلام زيد)، والفعل يطلب فاعلا فقط إذا كان لازماً، مثل: (جاء الربيع)، ويطلب معه مفعولاً به إذا كان متعديًّا، مثل :(شكر سعيداً أبوه)، والفعل بحسب التعدي قد يطلب مفعولاً به واحداً كما مُثّل، وقد يطلب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: (حسبت زيداً غلاماً)، وقد يطلب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: (كسا الربيع الأرض خضرة)، وقد يطلب ثلاثة مفاعيل، مثل :(أعلم زيد عمراً الحصان مسرجاً)، وحرف الشرط يطلب فعل الشرط وجزاءه، نحو: (إنْ تفعل خيراً تجده)، وهكذا.

فالعامل النحوي الذي ينبثق من عمله المعنى النحوي هو نظام الجملة وملاك أمرها، ومن دونه تكون الجملة مفككة لا رباط لها، وقد أشار سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أهمية المعنى النحوي عند حديثه عن الاستقامة والإحالة في الكلام، فقال :" هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب: فأما المستقيم الحسن، فقولك: (أتيتُك أمْسِ)، :(وسآتيك غداً).
وأمَّا المحال: فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره، فتقولَ: (أتيتك غداً)، :(وسآتيك أمس).
وأما المستقيم الكذب فقولك: (حَمَلتُ الجبلَ)، و:(شربت ماء البحر)، ونحوه.
وأما المستقيم القبيح: فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك :(قد زيداً رأيت)، و:(كي زَيدٌ يأتيك)، وأشباه هذا.
وأما المحال الكذب: فأن تقول :(سوف أشرب ماء البحر أمسِ) "[٢].

وسيأتي بسط القول في معنى كلام سيبويه هذا في المبحث الثاني، عند الحديث عن أثر سيبويه في التأسيس لنظرية النظم .

هذا، وإن مصطلح (المعنى النحوي) لم يظهر إلا عند أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة (٣٦٨هـ)، في مناظرته الفيلسوف متَّى، فقد قال :" معاني النحو

---

[١] ينظر: أسرار العربية، ص ٢٨ .
[٢] الكتاب (١ / ٢٥ ـ ٢٦) .

منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ في ذلك، وإن زاغ شيء عن النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم، فأما ما يتعلق باختلاف لغات القبائل، فذلك شيء مسلم لهم ومأخوذ عليهم، وكل ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع، والقياس المطرد على الأصل المعروف من غير تحريف "[١].

الثالث: مراعاة قواعد النحو؛ فقواعد النحو من مثل وجوب رفع الفاعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه، ونحو ذلك دلائل على المعنى النحوي، ولو كان الكلام شرجاً[٢] واحداً ـ كما يقول ابن جني[٣] ـ لما عرف الفاعل من المفعول، ولاستبهم الكلام، ثم إن تلك القواعد قد سنها النحاة باستقراء كلام العرب، من نظم ونثر، وفق ضوابط صارمة وضعوها؛ لتكون معياراً في معرفة الصواب من الخطأ؛ فيصان بها اللسان من الزلل، والمعنى من الخلل، " فلست بواجدشيئاً يرجعُ صوابُه إنْ كان صواباً وخطؤه إن كانَ خطأً إلى النَّظم ويدخلُ تحتَ هذا الاسم إلا وهو معنًى من معاني النحوِ قد أُصيبَ به موضعُهُ، ووُضِع في حقه أو عُومِلَ بخلافِ هذه المعاملة فأزيلَ عن موضعهِ واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه أو وُصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النَّحو وأحكامِه ووجدتَهُ يدخُلُ في أصلٍ من أصولهِ ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه "[٤].

فلا عذر ـ إذاً ـ للعربي الفصيح الصريح في مخالفة قواعد هذا العلم، فكيف بالمولدين، ولذلك تجد كثيرًا من النحاة يُخطئون العرب بمجرد المخالفة للمقاييس التي وضعوها، والقوانين التي استنوها، وهذه التخطئة قد تكون مقبولة إذا لم يقصر النحوي في معرفة العلة التي قامت في نفس العربي الذي خُطِّئَ، وإلا فما عليه إلا أن يتأول، أو يراجع ما كان قد قَعّد.

يقول ابن جني :" فأما ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعِذر في مثله مولداً، فمن ذلك بيت الكتِاب:

وما مِثْله في الناس إلا مملَّكا أبو أمّة حيّ أبوه يقاربُه

---

[١] معجم الأدباء (٨ / ٢١٤ ـ ٢١٥) .

[٢] المراد بالشرج هنا المجرى، قال الأصمعي في حديث الزُّبَيْر: أنه خاصم رجلاً من الأنصار في سُيُول شِرَاج الحَرَّة إلى النبيﷺفقال :" يا زُبَيْرُ، احْبس الماء حتى يَبْلُغ الجُدُر ": الشِّراج: مَجاري الماء من الحِرار إلى السَّهل، واحدها شَرْج. ينظر: لسان العرب (٢ / ٣٠٢)، وإنما أطلق ابن جني على محل حركة الإعراب لفظ الشرج تأسياً بسيبويه حين سماه مجاري الكلم، فقال (١ / ١٣) :" هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي: تجري على ثماني مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف، وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف ".

[٣] ينظر الخصائص (١ / ٣٥) .

[٤] دلائل الإعجاز، ص ١١٨ .

ومراده فيهِ معروف[١]، وهو فيهِ غير معذور، ومثله في الفصل قول الآخر، فيما أنشده ابن الأعرابي:

فأصَبحَتْ بعد خطَّ بهجتِها كأنَّ قَفْراً رُسومَها قَلَماً

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً، كأن قَلَما خَطَّ رسومَها، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه، وأنشد أيضا:

فَقدْ والشكُّ بيّن لي عَناءٌ بَوشْكِ فِراقهم صُرَدٌ يصِيح

أراد: فقد بيَّن لي صُرَد يصيح بوشْكِ فراقهم، والشكُّ عناء، فقد ترى إلى ما فيهِ من الفصول، التي لا وجه لها، ولا لشيء منها، وأغربُ من ذلك وأفحش، وأذهب في القبح قول الآخَر:

لها مُقْلتا حوراءَ طُلَّ خَميلةً مِن الوحِش ما تنفكّ تَرْعَى عَرَارُها

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش، ما تنفكُّ ترعى خميلة طُلّ عرارها، فمثل هذا لا نجيزه للعربيّ أصلا، فضلا عن أن نُتَخذه للمولَّدين رَسْما "[٢].

وأمثال ذلك مما وصفوه بفساد النظم، وذموه من جهة التركيب كثير؛ إذ ينبغي على الناظم مراعاة العلاقة بين الكلمات وفق ظواهر التركيب من تقديم وتأخير، وفصل ووصل، وحذف وإضمار وذكر، وتعريف وتنكير وغير ذلك، مما استنبطه النحاة من اللغة العالية[٣]، وعلى هذا فإن الضرورة الشعرية التي تسوغ خرق المعيارلا يراعى فيها إقامة الوزن وحسب، بل لابد مع ذلك من مراعاة أحكام تلك الظواهر ـ أيضاً ـ لأجل إقامة المعنى، وقد تفطن ابن جني لذلك، فعقد له باباً في خصائصه، أسماه :(باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا)[٤].

هذا، وإن مصطلح (النظم) لم يظهر بمعناه المعروف إلا في القرن الثالث، عند الجاحظ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)؛ فهو أول من استعمل كلمة النظم بمعنى تأليف الكلام وصياغته، وذلك عندما تكلم عن تأليف القرآن الكريم في كتاب أسماه :(نظم القرآن)[٥]، وهو من كتب التراث العديدة التي غيبها الزمن، وقد استعمل الجاحظ مصطلحه هذا ـ أيضاً ـ في كتابه (الحيوان)، حينما تكلم عن أن براعة القرآن وبديعه دليل على صدق أنه منزل من عند الله تعالى، قال :" وفي كتابنا المنزل الذي يدلنا على أنه صدق نظمه البديع، والذي لا يقدر على مثله العباد، مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به "[٦].

ولا يعد ظهور مصطلح (النظم) عند الجاحظ مـانعاً من أن يكـون مدلوله قد

---

[١]وهو: أنه يعني: ما مثل ممدوحه ـ الذي هو إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك ـ في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه، الذي هو هشام، ونصب " مملكا " لأنه استثناء مقدم، ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه، ينظر: سر الفصاحة، ص ١١١ .

[٢]الخصائص (١ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠) .

[٣]ينظر دلائل الإعجاز، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

[٤]ينظر: الخصائص (١ / ٣٢٣) .

[٥]ينظر: الفهرست، ص ٥٧ .

[٦]الحيوان (٤ / ٩٠) .